العدد (2221) السنة التاسعة - الاحد (14) آب 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

نائب لـ"المدى": الحكومة تسعى للتغطية على ملفات الفساد

مشروع قانون "جرائم المعلوماتية" يثير مخاوفَ "التجسس" وقمع الحريات

يعكف مجلس النواب على مناقشة مسودة مشروع قانون يبدو جديدا على الساحة العراقية ، لاسيما وانه يتناول قضايا استحدثت مؤخرا بعد سقوط النظام الدكتاتوري ودخول البلاد في عالم الالكترونيات والتقنيات وثورة الاتصالات ، وانتشار استخدامات الانترنت والهواتف الجوالة المرتبطة أيضا بالشبكة الدولية للمعلومات. مشروع قانون " جرائم المعلوماتية " أثار تحفظ الكثير من النواب والمتخصصين وحتى الأوساط الشعبية، معترضين على توقيته وتداخل بعض فقراته مع القانون الجنائي ، فضلا عن تخوف بعض الناشطين في مجال حقوق الإنسان من أن يكون وسيلة للتجسس على قضايا شخصية وقمع التظاهرات والاحتجاجات من خلال متابعة الرسائل النصية الخاصة.

أعد الملف/ وائل نعمة - إيناس طارق

وكان قد أعلن الناطق الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ بأن مجلس الوزراء قرر الموافقة على مشروع قانون جرائم المعلوماتية المدقق من قبل مجلس شورى الدولة وإحالته الى مجلس النواب إستناداً الى أحكام المادتين (٦١/البند أولاً و٨٠/البند ثانياً) من الدستور مع الأخذ بنظر الاعتبار رأي اللجنة القانونية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء والملاحظات المطروحة من قبل السادة الوزراء.

وأشار الدباغ الى أن الموافقة على مشروع قانون جرائم المعلوماتية يأتي حرصاً من الحكومة على الارتقاء بالمستوى الرقابي واحتواء وتقويض جرائم المعلوماتية ونظم الحاسوب خاصة وأن مؤسسات الدولة قد بدأت بتطوير ملاكاتها لاستخدام المعلوماتية والحكومة الالكترونية حيث يهدف مشروع القانون الى توفير الحماية القانونية وإيجاد نظام عقابي لمرتكبي جرائم الحاسوب وشبكة المعلومات التي رافقت نشوء ونمو وتطور نظم الحاسوب والشبكات وثورة تقنية المعلومات لما تنطوي عليه من مخاطر عدة تلحق بالمؤسسات والأفراد خسائر كبيرة باعتبارها تستهدف الاعتداء على البيانات والمعلومات والبنوك ،التي تمس الحياة الخاصة للأفراد وتهدد الأمن الوطني والسيادة الوطنية وتضعف الثقة بالتقنيات الحديثة.

وأوضح الدباغ أن تشريع مثل هذا القانون يوفر الحماية القانونية لنظم الحاسوب التي تعمل الدولة على تشجيع الاعتماد عليها في الأنشطة كافة ويكتسب الموضوع أهمية مستمدة من أهمية الجوانب الالكترونية والتطور الالكتروني وقد تم الإطلاع على القوانين في الدول الأخرى كالقانون الأمريكي والانكليزي والإماراتي والأردني والتونسي والفرنسي وغيرها من القوانين ذات العلاقة لعمل مسودة لمثل هكذا قوانين.

أكثر من عشر صفحات لبند العقوبات

فيما كان قد حذر عضو التحالف الوطني احمد الجلبي من خطورة إقرار هذا القانون لانه يوقع الكثير من مستخدمي الشبكة العالمية للمعلومات بإشكالات من دون قصد. الجلبي وفي ندوة حوارية عقدتها مؤسسة "المدى" في وقت سابق من الشهر الجاري أكد أن مشروع القانون يتكون من ١٤ صفحة ، احدى عشرة منها مخصصة لبند العقوبات ، وتصل منها الى عقوبة السجن المؤبد . متخوفا من ان يؤدي جهل البعض باستخدام التكنولوجيا الحديثة او محاولة البعض سرقة "الباسورد" الخاص بحساب اي مشترك على "الانترنت" وإرسال تهديدات يعرض صاحبه الى عقوبة مشددة.

من جانبه اكد رئيس لجنة حقوق الانسان البرلمانية بان الاخيرة لديها جملة ملاحظات حول قانون جرائم المعلوماتية المزمع تشريعه .

واضاف سليم الجبوري ان القانون على الرغم من انه يتعلق بقضية مهمة الى انه يرتبط بشكل مباشر مع مقدار استيعاب الجمهور للقانون والتعامل مع التكنولوجيا الحديثة ، مشددا على ان القانون غير مكتمل، والكثير من فقراته يمكن ان تكون من ضمن قانون العقوبات ولا تحتاج الى إفرادها في قانون خاص .

من جانب آخر يوضح الجبوري بان هذا القانون يعتبر استخدام الانترنت مباحا امام الجميع ولذلك قد يقع الكثير في اخطاء بسبب الجهل في الممارسة الصحيحة لشبكة الانترنت ، ويقع تحت نظرية الجهل بالقانون.

كما ونوه بضرورة احداث موازنة في هذا القانون من حيث الحفاظ على الخصوصية في استخدام الوسائل الالكترونية ، وبين الامور والقضايا التي تخص الحفاظ على امن البلد . لافتا الى ان التوقيت لم يأت في محله لاسيما وان القانون يحتاج الى تنضيج في الكثير من فقراته. ويكشف الجبوري ان القانون اخذ جانب قانوني اكثر من الجوانب الفنية التي يعتبرها الاهم في هذا القانون ، مرجحا بانه سيأخذ طريقه الى التشريع على الرغم من الملاحظات.

القانون سانِدٌ لعمل القوات الأمنية

فيما يشير النائب حامد المطلك الى ان كل اجراء يتخذ من قبل مجلس النواب هو نتاج مناقشات عديدة تتمخض عنها نتائج تكون بالاتجاه السليم على حد وصف.

المطلك وهو عضو لجنة الامن والدفاع اكد أن قانون جرائم المعلوماتية وضع امام مجلس النواب لعدة أسباب اهمها الحاجة الكبيرة لوجود هكذا قانون لينظم مسألة في غاية الخطورة وهي امن الدولة والمواطن وحصر التهديدات واكتشاف الإرهابيين الذين ينشطون على مواقع الانترنت .

مشددا في الوقت نفسه على ضرورة الاعتماد على آلية مهنية عند تطبيقه بحيث يكون على الأجهزة الأمنية والاستخباراتية التي ستحرص على تنفيذه اكثر نضجاً من الوقت الحالي .

المطلك يشير الى ان تطبيق هذا القانون يحتاج الى مهنية عالية وعلمية لتطبيقه بالشكل الصحيح ليكون السند للمحافظة على الوضع الامني في البلاد ، والأمر الأخر لإنجاحه هو تعريف المواطن العراقي بهذا القانون والحالات التي تنطبق عليه والعقوبات التي تتضمنه .

ومن جانب آخر يعتقد النائب بان البلاد بحاجة الى قوانين جديدة تطبق في عدة مجالات للقضاء على الجرائم التحريضية والارهاب المبطن وامور اخرى كثيرة. داعيا الجهات التي تنتقد وجود هذا القانون الى التريث والانتظار قبل ان نصدر تقييمات مسبقة ريثما تجري عليه بعض التعديلات ، التي يراها المطلق بأنها ضرورية ليصبح القانون متناسبا مع الوضع الامني الحالي في العراق .

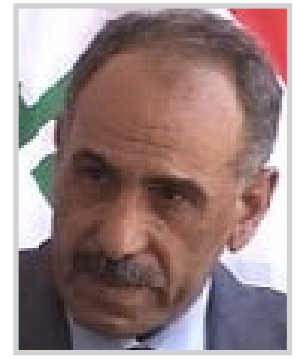

حامد المطلك

خالد شواني

سليم الجبوري

كميلة الموسوي

× برلمانيون: التشريع يفرض عقوبات أشد مما منصوص عليها في قانون العقوبات العراقي

× في قضية اغتيال الحريري استطاع الفاعلون توريط جهات وأشخاص بنشر معلومات مضللة

ناشطون: التشريع الجديد ربما يحجب صفحات على "الفيسبوك" تدعو للتظاهر

مراعاة الجوانب الشخصية

فيما أشارت النائبة عن التحالف الوطني كميلة الموسوي إلى ان هذا القانون يحتاج الى الاتفاق مع هيئة الإعلام والاتصالات .

الموسوي وهي عضو لجنة الخدمات والاعمار اكدت انه حين تمت القراءة الأولى لمشروع القانون تحت قبة البرلمان كان الغرض منه عرضه والاستماع الى تفاصيله من قبل هيئة الإعلام ووزارة الاتصالات لكيفية تطبيقه واستراتيجية العمل به وقراءة القانون، ليس بمعنى تطبيقه على وضعه الحالي . مشددة على وجود وجهات نظر قانونية وآراء تؤخذ بنظر الاعتبار من اللجان والجهات المختصة .

وأضافت الموسوي " أن القانون يحتاج الى تعديل ،والملاحظات التي طرحت من قبل الجهات المختصة يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار " . مؤكدة أن الملاحظات ستراعى من قبل اعضاء مجلس النواب اثناء تشريع القانون لاسيما وانه لن يكون عائقا امام الحريات الشخصية .

من جانبه اوضح رئيس اللجنة القانونية في مجلس النواب ان قانون العقوبات العراقي لا يضم فقرة قانونية عن فرض عقوبات لجرائم سوء استخدام المعلومات لكن في الوقت نفسه نحن نراعي أن لا يسبب القانون تضييقا على الحريات الشخصية وحرية التعبير عن الرأي .

ويضيف خالد شواني : القانون يركز على المواقع الالكترونية التي تهدد الامن الوطني وتسبب اثارة الفتن والاعمال الارهابية لذلك القانون يحتاج الى تعديل في عدة صياغات من اجل عدم المساس بحرية الفرد وعدم التجاوز على حقه في استخدام المواقع الالكترونية .

تناقضات القانون الجديد !

فيما أشار النائب مشرق ناجي إلى ان القانون يحتوي على الكثير من التناقضات في ما يخص معالجة طريقة استخدام وسائل التقنية الحديثة .

ناجي يؤكد أن قانون الجرائم المعلوماتية ضم عقوبات تفوق عقوبات قانون العقوبات العراقي بكامله. متخوفا في الوقت نفسه من أن يسعى هذا القانون الى تقييد الحريات العامة والشخصية والتعبير الحر ، مرجحا ان يضر القانون بحرية الاعلام في نشر المعلومة الحقيقية ، فمن المفروض مراقبة وإغلاق المواقع التي تهدد الامن الوطني وتثير النزعات الطائفية اما اذا طبق القانون هكذا فان الكثير من المواقع التي تظهر الحقائق وتنشر وثائق الفساد سوف تحجب . لاسيما وان النائب يؤكد وجود عدد من المواقع الالكترونية كانت السبب في كشف المفسدين وفضح ملفات سرقاتهم .

معتقدا بان القانون يراد منه عدم إظهار الحقائق الى الرأي العام. فيما يعتبر الناشط والمحلل السياسي سعيد مجيد أن إقرار هذا قانون هو كارثة بحد ذاته واقرب مثال، عندما حدثت قضية اغتيال الحريري في لبنان استطاع الفاعلون توريط جهات وفئات وأشخاص عن طريق المواقع الالكترونية بنشر معلومات ظللها القانون وقد ضاعت الحقائق. سعيد يؤكد أن اقرار هذا القانون سوف يجعل بعض الاشخاص الابرياء ضحايا للإرهابيين وقراصنة الانترنت،و الجميع يعلم ان حتى "الباسورد" السري يمكن ان تتم سرقته ، فضلا عن وجود قدرة على التجسس على معلومات سرية تتم سرقتها من مواقع الكترونية . موضحا أن حتى البيت الأبيض والبنتاغون تم اختراق منظوماتهم الالكترونية الحصينة واستطاع البعض تسريب معلومات الى الاعلام ، واخرى وثائق "ويكيليكس".

ويتساءل سعيد على كيفية التمييز وفق القانون بين الفاعل الحقيقي والسارق للموقع الالكتروني وآخر متطفل وجاهل في القانون الذي قد يجره الى السجن المؤبد . منوها بان الامر يحتاج الى تأن ودراسة كاملة لأنه خطير وسوف يسبب مشاكل كبيرة .

ويعتقد بعض الناشطين بان الأمر ربما سيؤدي الى حجب بعض المواقع الالكترونية خوفا من تنظيم التظاهرات التي دأبت الحكومة على تقويضها ،على حد قول احد الناشطين .

(علي) وهو احد مستخدمي موقع التواصل الاجتماعي "الفيسبوك" يدعو الشباب للتظاهر من الشارع العراقي وجهات كثيرة اعتبرته تقييداً للحرية العامة حيث جعلت العمل في هذا المشروع يتوقف وتتوقف اللجنة عن قرارها. ويؤكد الحسون ان اللجنة كانت تفكر في ان تغلق المواقع الإرهابية الخطرة والتي كانت تبث الرعب وعمليات الذبح والقتل.

وكانت قد وصفت وزارة الاتصالات في وقت سابق موضوع حجب المواقع غير الأخلاقية والمحرضة على العنف بـ(الحساس). وقال مسؤولون فيها في تصريحات صحفية إن موضوع حجب المواقع الإباحية أو التي تحرض على العنف فيه نوع من الحساسية فهو من جهة لدوافع أمنية وجوانب اجتماعية وأخلاقية تحتم علينا تنفيذ مثل هذه الخدمة، ومن جهة اخرى هناك من يقول إن هذا الامر فيه تقييد للحريات الشخصية التي نص عليها الدستور العراقي. وبين المسؤولون أن الوزارة تتحرك في هذين الاتجاهين وتحاول ايجاد حل وسط لهذه المشكلة بحيث تقوم اللجنة التي شكلها مجلس الوزراء العام الماضي بحجب المواقع غير الاخلاقية والتي تحرض على العنف فقط ،مشيرين الى احتياج الوزارة الى تقنيات جديدة على اعتبار ان هناك الكثير من المواقع والشركات غير المرخصة وتتصل عن طريق تقنية الـ(في سات) بشكل مباشر ومن الصعب إخضاعهم الى ضوابط الدولة مقابل سهولة في السيطرة على المواقع والشركات الحاصلة على اجازات عمل من الوزارة.

والجدير بالذكر ان وزارة الاتصالات شكلت لجنة مختصة قد وضعت مقترحات لضوابط في موضوع حجب المواقع مؤكدة ضرورة صدور موافقات من الجهات العليا المعنية بهذا الامر. الى ذلك قال مصدر مسؤول في الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات في الوزارة: إن موضوع حجب المواقع غير الأخلاقية وتلك التي تحرض على العنف اخذ حيزاً كبيراً من الاهتمام من قبل وسائل الإعلام مشيراً الى ان القرار ليس الهدف منه فرض الرقابة على شركات الانترنت وانما يعتبر عملية تنظيم خدمة الانترنت في عموم البلاد. وأضاف في تصريحات صحفية سابقة انه منذ العام ٢٠٠٣ الى ٢٠٠٨ شهد موضوع المواقع الالكترونية عدم سيطرة أية جهة على موضوع نصب محطات الـ Vsat لتنزيل الخدمة وتوزيعها الى المواطنين باستخدام منظومات الـWi-Fi وضمن الترددات المفتوحة. وبين ان الشركة اعدت نموذجاً لشهادة تسجيل واستمارة تعهد لمزودي خدمة الانترنت اللاسلكي ونموذجاً مماثلاً لأصحاب مقاهي الانترنت تلزمهم بتوفير أمكانية الحجب ومنع الولوج الى المواقع الإباحية والمواقع التي تحرض على العنف.

والجدير بالذكر أن المتصفح للانترنت يمكن أن يكتشف كثافة انتشار المواقع الالكترونية التي توضع طريقة عمل الأسلحة الكاتمة ، عن طريق إجراءات بسيطة يمكن إعدادها في اي ورشة حدادة بسيطة ، او مواقع اخرى تحرض على العنف الطائفي او بث الكراهية ضد جهات معينة ، او مواقع تقوم على إغراء المراهقين بالمال مقابل القيام بأعمال عنف .

السيطرة على التدفق الحر للمعلومات

فيما حذر مرصد الحريات الصحافية في العراق الحكومة من محاولة السيطرة على التدفق الحر للمعلومات والحد من مستوى المعرفة لدى المواطنين، من خلال محاولة فرض الرقابة والسيطرة على شبكة الإنترنت في البلاد. وجاء ذلك فيما نفت وزارة الثقافة العراقية فرض رقابة على الكتب.

وكان وزير الاتصالات السابق فاروق عبد القادر اعترف خلال لقاء بثته إحدى القنوات، بأن مقترحا قدم لوضع ضوابط وتحديد استخدام شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) في العراق.

وقال عبد القادر: وجه رئيس الوزراء إلى أن تكون هناك ضوابط والتزام من ناحية ما ينشر في الإنترنت، لأن ما ينشر هو خارج حدود السيطرة، مضيفا أن التوجيه صدر لوضع ضوابط وحواجز لمنع أي توجهات تمس أخلاق البلد».

يشار الى ان العراق شهد انفتاحا إعلاميا غير مسبوق في المنطقة عقب الإطاحة بالنظام العراقي السابق، الذي اعتاد فرض رقابة حكومية مشددة على الاستخدام المحدود للإنترنت، وسيطرت حينها على استخدامه وزارة الاتصالات والأمن العامة بإشراف كبار القادة الأمنيين في عهد النظام المباد صدام حسين. وعبر عراقيون عن قلقهم من حجب مواقع إلكترونية، قائلين إنها تذكرهم بزمن النظام السابق.

× مواقع الكترونية فضحت مسؤولين مفسدين قد تتعرض للإغلاق وفق القانون الجديد

مرصد الحريات الصحافية يحذر الحكومة من محاولة السيطرة على التدفق الحر للمعلومات